



## آراء

# تونس ورياح التغيير

**نجيبة بن حسين**

الوضع الذي تمرّ به البلاد التونسية، إثر 25 جويلية (يوليو/ تموز) 2021، شبيهه بالبالون الممتلئ الذي تعاطم حجمه منبثًا بانفجار وشيك. قرابة الشهرين مرّا على تلك اللحظة الفارقة والمفصلية، ولا يزال الغموض يكتنف المستقبل، ولا تزال كل السيناريوهات والاحتمالات السياسية والدستورية والقانونية مفتوحة على مصراعها نحو المجهول. تساؤلات عدة تطرح بعد متاراً للجدل: من يتحكّم بخيوط العنبة؟ ومن يسير ويدير ويخطط؟ من يحسم الأمور حين يستبدّ الخوف وينسُدّ الأفق وتكثر التاويلات والتخمينات؟ يبدو رئيس الجمهورية، قيس سعيد، ماسكا زمام الأمور، ممكّنا من الحثيثيات والتفاصيل التي تكثف خبايا المشهد السياسي وحقائق الفاعلين فيه ومكائدهم، وما يدبرون في جنح الليل وخلف الجدران المظلمة. لكنه ما عدا التدبير الاستثنائية التي اتخذها، تطبيقا للفصل 80 من الدستور، وما عدا تلك الرجة التي أحدثها، وأربكت الخصوم السياسيين وأصابتهم في مقتل وهزّت الشارع هزّاً فهدل لها وغنى واستبشر، وتوشم خيرا في المستقبل.. لم يعلن إلى يومنا هذا عن خريطة طريق أو برنامج إنقاذ وطني وإصلاح سياسي وتصحيح للمسار الذي انحرف وتدرج، وأصابته كل العلل والأسقام، فبعد تجميد صلاحيات البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه، وإعفاء رئيس الحكومة من مهامها، وملاحقة الفاسدين والمهزّبين والمحكّرين وناهبي المال العام أفرغ الجراب بما فيه.

وانظر الشعب الذي يريد التغيير والكشف عن الحقائق المخفية ويؤر الفساد في الدولة وفي الاقتصاد، لعل المستقبل يتضح ويزول الغشاء، وتتكشف ملامح المرحلة المقبلة التي أرادها رئيس الجمهورية قطعة تامة وقطعية مع الماضي القريب والبعيد، وبداية عهد جديد، تعود فيه السيادة إلى الشعب، ولا ترتهن إرادته للمافيات وتجار الدين وشبكات الفساد والتجار بدماء الشهداء ويقوت الشعب ومدفرائه وأحلامه وطموحاته. أرادها أيضا قطعا مع مشهد سياسي بائس، يطغى عليه العنف وتسوده البذاعة والاستهتار والابتزاز، وتغيب فيه الأخلاق وروح المسؤولية والغيرة على الوطن والمصلحة العامة والتعير عن هوم الشعب، إذ بلغ الصراعات السياسية والحزبية حدا من الانحطاط والنقاتل، ينذر بحلول الكارثة والانفجار الوشيك بانفلاع حرب أهلية تاتي على الأخضر واليابس، ويذهب ضحيتها غالبية الشعب المغلوب

على أمره، المفكر المستضعف المهزوب الثروات، مسلوب الإرادة والكرامة، بحكم ما بلغه من صنك العيش وانهيار المقدرة الشرائية وتفاقم المديونية. أما القلة ممن تيسرت لهم الهجرة واجتياز أسوار البلاد للبحث عن أفق أرحب، وحياة أكرم، فقد سافروا غير أسفين أو دامعين على وطن فرط فيهم، فهجرة الإدمغة والكفءات والإطارات (الكوادر) العليا في الدولة أضحت ميزة العشرة السوداء الأخيرة من تاريخ البلاد، متنسّبة في نريف حقيقي لمفاصل الدولة ولقياداتها واقتصادها الذي أوشك على الانهيار والإفلاس.

جعل هذا الوضع كل أطراف الشعب التونسي تنتظر الخلاص، إثر «زلزال 25 جويلية»، وأضحى الانتظار الميزة الغالبة على المرحلة الاستثنائية، انتظار تعيين رئيس حكومة ما فتئ رئيس الجمهورية يعلن عن قرب الكشف عن اسمه، وعن ملامح الحكومة الجديدة، ولا يزال «العصفور النادر» محل بحث وتمحيص وتدقيق. ولا غرابة في ذلك أمام إخفاق رئاسة الجمهورية في الإختبار في مناسبتين، فقد أتيح لها إختيار رئيس الحكومة: بين إلياس الفخفاخ وهشام المشيشي فروق وتباعد، لكنهما يلتقيان في إدانة رئاسة الجمهورية، وتحميلها مسؤولية سوء الإختيار، وإن كان سقوط حكومة الفخفاخ مدترا بإتقان من حركة النهضة واتباعها، لأنها لم تجد حكومة على المقاس تستحوذ بها على مفاصل الدولة ودواليب الحكم. وكان إعفاء حكومة المشيشي نتاج فشلها الوزيع في حل الأزمات والمشكلات وحلحلة الوضعين، الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى انقلاب رئيسها على رئاسة الجمهورية التي عينته وكلفته بإدارة السلطة التنفيذية وأحتمائه بحلفاء جدد تقودهم حركة النهضة، سلبوا إرادته وجعلوه رهينة المافيات واللوبيات المنتفذة والموغلة في الفساد.

لذلك أضحي إختيار رئيس للحكومة في مرحلة حاسمة ودقيقة من تاريخ تونس صعبا، بل يكاد يكون إختبارا أخيرا لرئاسة الجمهورية، ولحسن إدارتها المرحلة الاستثنائية،هل ستكون حكومة ذات توجهات اقتصادية ومالية، أم حكومة تصريف أعمال، أم حكومة إنقاذ وطني، أم حكومة حرب على الفساد؟ وإن اختلفت المسميات، فإن هناك اتفاقا على أمر واحد ظاهر للعيان، ولا يحتاج برهانا، وهو أن هذه الحكومة ستكون مسؤولة مسؤولية أحمادية وحصرية لدى رئيس الجمهورية، وتعمل تحت إشرافه ووفق إرادته وتوجهاته، وطبق الخطوط العريضة التي يرسمها لها، بحيث هناك قطعة مع محدّات الأنظمة البرلمانية وضوابطها التي

تقتضي انبثاق الحكومة من البرلمان، ومن الحزب الأغلبى فيه، وإثارة مسؤوليتها أمامه، ما يفضي إلى النأي عن مقتضيات دستور 2014، فيما رسمه من معالم العلاقة بين السلطين، التنفيذية والتشريعية، ومغازلة للأنظمة الرئاسية أو الرئاسوية التي يحتكر فيها رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية، ويمارسها بمساعدة حكومة يرأسها وزيرٌ أول، يظل في وضع تعبية لرئاسة الجمهورية، ويقتصر دوره على مجرد تنفيذ وتجسيد السياسات العامة للدولة، وضبط القواعد التفصيلية لتنزيلها على أرض الواقع، وفق رؤى وتصورات وتوجهات يضعها رئيس الدولة. وبذلك تركّز السلطة التنفيذية بيد جهاز واحد، وينتهي عهد السلطة التنفيذية ذات الرأسين، تمهيدا لإعادة النظر في دستور 2014، بتعديله فيما يتعلق بطبيعة النظام السياسي والعلاقات بين السلطات، أو بوضع دستور جديد يضع حداً لمنظومة سياسية ونظام حكم تنتشظى فيه المسؤولية، ويتعدّد فيه الحكام، ويسمح بولوج الفاسدين وللصوص والانتهازيين والمارقين عن القانون لعالم السياسة ولدواليب الدولة ومفاصلها، بل يوفر لهم الحماية والحصانة والفرص لمزيد من نهب المال العام وسوء إدارة الشأن العام، وتبييض الفساد والريادة والبذاعة وانعدام الكفاءة. ولعل من أهم مقوّمات مرحلة ما بعد «25 جويلية» ومقتضياتها تعديل النظام الانتخابي الذي أقرّ مشهدا سياسيا فسيفسائيا، يصعب فيه التعايش، ويسهل فيه الانسحاب من المسؤولية. أضف إلى ذلك إصلاح مرفق القضاء، حتى يتحول إلى سلطة فعلية مستقلة موازية، لا موالية لبقية السلطات، ويضطلع بدوره المحوري في مقاومة الفساد، وتركيز دولة القانون والمؤسسات، دولة عادلة وقوية، لا سيادة فيها إلا للقانون، ويتساوى فيه الجميع في الحقوق والواجبات، وفي العيش الكريم واللائق بالذات البشرية.

وتأتي القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية، قيس سعيد، في 22 سبتمبر/ أيار الحالي، لتضع حدا لكل الجدل القائم بشأن إمكانية العودة إلى مجلس نواب الشعب، جلجلباه القديم وبصورته المهترئة لدى الرأي العام، وبشأن إمكانية الإبقاء على نظام الحكم المؤسس على دستور 2014 وعلى مؤسساته، حيث اتضح للعيان أنّ الرئيس ماض في طريق الالعودة، بكل ما يحفه من مخاطر وشكوك وهواجس، فالأمر الرئاسي المؤرخ في 22 سبتمبر يؤسّس، طبقاً لرأي غالبية رجال القانون، لتنظيم مؤقت للسلطات، يقطع مع النظام القديم، ويمهد

## يتجاوز ما يحدث في تونس اليوم الإشكالات التقنية والقانونية والدستورية الصرفة، ولا يمكن أن تتم قبولته وفق انماط جاهزة

## أضحى اختيار رئيس للحكومة في مرحلة حاسمة ودقيقة من تاريخ تونس صعبا، بل يكاد يكون اختبارا أخيرا لرئاسة الجمهورية

لنظام حكم جديد، يرتكز على تعديلات تتعلق بالإصلاحات السياسية، يعدها رئيس الجمهورية بالاستعانة بلجنة يتم تنظيمها بأمر رئاسي. ويتم عرضها على الاستفتاء الشعبي، لتكتسي شرعية ديمقراطية قصوى، عبر ممارسة الشعب سيادته وتعبيره عن إرادته بصورة مباشرة، ويجب أن تهدف مشاريع هذه التعديلات، حسب ما ورد في نص الأمر الرئاسي، إلى التأسيس لنظام ديمقراطي حقيقي، يكون فيه الشعب بالفعل صاحب السيادة ومصدر السلطات، ويمارسها بواسطة نواب منتخبين، أو عبر الاستفتاء، ويقوم على أساس الفصل بين السلطات والتوازن الفعلي بينها، ويعزّز دولة القانون، ويضمن الحقوق والحريات العامة والفردية، وتحقيق أهداف الثورة في الشغل والحرية والكرامة الوطنية. كما تتخول القرارات الرئاسية الجديدة لرئيس الجمهورية ممارسة سلطة تشريعية، تتمثل في سن

# تحديث القبة الحديدية الإسرائيلية والبيئة الأميركية المتحرّكة

**إسامة عثمان**

صوّت مجلس النواب الأميركي، بأغلبية ساحقة، لمصلحة تشريع يقدّم مليار دولار لإسرائيل؛ من أجل تحديث منظومة القبة الحديدية للدفاع الصاروخي، وذلك بعد يومين فقط، من رفع التمويل من مشروع قانون إنفاق أوسع، بعد ضغوط مارسها عليهم نواب من الجناح اليساري للحزب، رفضوا الربط في نص واحد بين القبة الحديدية وتمويل حكومتهم. وكان اعتراض بعضهم بسبب سقوط ضحايا فلسطينيين. قد تشيّر هذه المواقفة إلى العلاقات الأميركية الإسرائيلية الراسخة، وقد تعكس الدعم القوي الدائم لإسرائيل بين الديمقراطيين والجمهوريين، على حدّ سواء، وتحديداً، في المجال الدفاعي والأمني. ولكن في خلفيات الصورة ما قد يشير إلى بداية اهتزاز في صورة دولة الاحتلال، أميركياً. إذ طفت، على السطح، في السنوات والأشهر الأخيرة، نقاط اختلاف ليست هيئنة بين الولايات المتحدة ودولة الاحتلال، لعل من أهمّها موافقة الأخيرة على مشروع توسيع الصين ميناء حيفا. (وقبل ذلك كان الاختلاف بشأن طريقة التعامل مع خطر المشروع النووي الإيراني)، فقد قالت مصادر أمنية إسرائيلية، وأفادت وسائل إعلام، وقتها، بأنّ الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أنّ تعزيز تل أبيب علاقاتها التجارية مع بكين سيعود بالضرر على التعاون الأمني بين الولايات المتحدة وإسرائيل. ولا ينبع رفض واشنطن

من مخاوفها الأمنية، فقط، ولكن لأن هذا المشروع يندرج ضمن «مبادرة الحزام والطريق» الصينية التي تشير إلى الطموح الصيني في اكتساب نفوذ أكبر في الشرق الأوسط الذي يُعدُّ من أكثر المناطق أهمية في العالم.

وفي فبراير/ شباط الفائت، نقلت صحيفة هارتس العبرية عن تقرير صادر عن «المعهد اليهودي للأمن القومي الأميركي» (JINSA)، أنه «إذا بقيت الاستثمارات الصينية في إسرائيل بدون معالجة، فإنّ هذا الأمر يمكن أن يعيق الشراكة الإستراتيجية، ويشكّل خطراً على أمن إسرائيل الاقتصادي». وكانت الاعتراضات الأميركية على تعاملات إسرائيلية مع الصين سُفّقت بإيقاف واشنطن صفقتين لبيع منظومات عسكرية إسرائيلية إلى الصين، تحثويان على تكنولوجيا أميركية. وعزّز تراجّع الولايات المتحدة عالمياً، أمام صعود الصين، واضطرارها إلى التخفيف من حجم انخراتها العسكري في أزمتا المنطقة العربية والإقليمية، كما ظهر في جملة انسحاباتها من العراق والصومال، ثم أخيراً من أفغانستان، من تخوف دولة الاحتلال، ليس لأنها تستنقل بالهيمنة الأميركية، فقط، ولكن لأن ذلك أثاراً غير مباشرة متوقّعة، لمصلحة حركات المقاومة، وتأكّالاً لفكرة الاحتلال، خصوصاً حين يكون احتلالاً دائماً، كما هو شأن احتلالها لفلسطين وأراضي عربية أخرى. وظهرت في الولايات المتحدة أصداء لافتة للممارسات الاحتلالية في الشارع الأميركي، كما شهدنا في المظاهرات الضخمة، في عدّة مدن أميركية، أبرزها العاصمة واشنطن ونيويورك؛ احتجاجاً على الاعتداءات الإسرائيلية في غزّة والقدس. ولم يقتصر تأييد القضية الفلسطينية على أوساط شعبية وشبابية، فقد كشف استطلاع للرأي أنّ ثلثي الخبراء الأميركيين في شؤون الشرق الأوسط، يؤكّدون أنّ إسرائيل هي فعلاً «دولة فصل عنصري». وحسب نتائج الاستطلاع الذي أعلنت نتائجه، 22 سبتمبر/ أيلول

الجاري، ضمن مبادرة مقياس الشرق الأوسط للمختصين، وهو مشروع مشترك بين جامعة ميريلاند وكلية العلوم السياسية في جامعة جورج واشنطن، يعتقد 72% أنّ «التفافية أبرام التي وُقّعت بين إسرائيل ودول عربية، برعاية الولايات المتحدة، كان لها تأثير سلبيّ على آفاق السلام في المنطقة» وهذا يعني فشل الدعاية، وخيبة المساعي التي حاولت التغطية بتلك الاتفاقية عن أستحقاقات دولة الاحتلال تجاه القضية الفلسطينية.

وقبل ذلك، في يوليو/ تموز الفائت، أظهرت دراسة متشحيّة، أعدّها معهد الانتخابات اليهودي في الولايات المتحدة، أنّ 34% من اليهود الأميركيين يرون أنّ معاملة إسرائيل للفلسطينيين مماثلة للعنصرية في الولايات المتحدة، وأنّ 25% منهم اتفق على أنّ إسرائيل دولة فصل عنصري، فيما أكّد 22% أنّ إسرائيل ترتكب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين. يحدث هذا على الرغم من جهود الجماعات المؤيِّدة لإسرائيل، وتكريسها المساواة بين انتقاد سلوك دولة الاحتلال واللاساميّة. هذا يدلّ على أنّ تلك المرتكزات التي تحاول دولة الاحتلال الاحتماء بها، والترهيب من الاقتراب منها، قد كسرت، والأمر مرشح، بعد اليوم، لمزيد من الانتقاد والمساءلة لها، كائٍ دولة، في الوقت الذي نتجه فيه إسرائيل نحو مزيدٍ من العنصرية المدعومة بسطوة أحزابها ومرجعياتها الدينية المتطرّفة؛ سيّراً نحو دولة يهودية صرفة، فالتطوّرات الميدانية المتوقع استمرارها في فلسطين المحتلة ستوفر مزيداً من الفرص، لتغذية مثل تلك الاتجاهات المنتقدة دولة الاحتلال.

وفي هذا السياق، نقلت قناة التلفزة الإسرائيلية الرسمية «كان»، عن مصادر عسكرية، قولها إنّ هناك مخاوف جدّية من أنّ تروّي الخلافات داخل الحزب الديمقراطي إلى عرقلة حصول إسرائيل على دعم عسكري، وإضعاف فرص التوضّل إلى صفقات سلاح مع الولايات المتحدة

نظراً إلى وجود «الشراكة القوية»

مراسيم في ميادين مهمة وحيوية، تكاد تلامس كل مجالات تسيير الدولة وأجهزتها ومرافقها، وتمنحه صلاحيات موسّعة تجعله مركزاً للقرار، ومجمعا للسلطين، التنفيذية والتشريعية، ما أّجج مخاوف بعضهم من عودة الدكتاتورية والاستبداد والأفراد بالسلطة وانتهاك الحقوق والحريات، إلى درجة أنّ هذه المخاوف أضحت بمثابة درجعة أن العشرة الأخيرة، ولم ينض الأمر الفزّاعة التي يتبيجج بها خصوم الرئيس في الداخل والخارج، لئخيه عن الإصلاحات التي ينوي تنزيلها على أرض الواقع، وإحكام ممارسة الضغوط والإكراهات عليه، حتى يتراجع عن مخططاته، كما تضمنت القرارات إلغاء كل المنح والإمтиيازات التي يتمتع بها رئيس مجلس النواب وأعضاؤه، ومواصلة تجميد صلاحياتهم واختصاصاتهم، ورفع الحصانة عنهم، ليفضي الأمر واقعياً إلى حل البرلمان وتغييره نهائياً، في انتظار تنظيم انتخابات تشريعية جديدة على أسس دستورية وانتخابية، متميزة عمّا كان سائداً في العشرة الأخيرة، ولم ينض الأمر الرئاسي صراحة على تعليق العمل بدستور 2014، لكنّه ألغى جانباً أساسيا وجوهريا من أحكامه التي تتعارض مع ما ورد في التنظيم المؤقت للسلطات، الوارد في الأمر الرئاسي، من ذلك مثلا إلغاء الهيئة الوقتية (المؤقتة) لمراقبة دستورية مشاريع القوانين، ما جعل كثيرين من متابعي الشأن العام وأساذة القانون الدستوري يعتبرون أنّ تونس خرجت من بوتقة التجديبر الاستثنائية، ومن غطاء الشرعية الدستورية، لتتحول إلى «دولة الاستثناء» التي تغلو فيها مراسيم وقرارات صادرة عن رئيس الجمهورية الأحكام الدستورية، وتلغى تلك التي تتعارض معها، محدثةً رنخاً وانقلابا في هرم القواعد القانونية، وتحوّلا في السائد والمألوف، معلنة عن بداية نهاية حقبة سياسية ودستورية، دامت عشر سنوات عجاف، وأرهقت كاهل العباد والبلاد، ومؤدّنه بميلاد فرّز إعادة تموقع للقوى السياسية والوطنية.

ومهما يكن من أمر، يتجاوز ما يحدث في تونس اليوم الإشكالات التقنية والقانونية والدستورية والمنتقدة للاحتلال يمكن أن تتم قبولته وفق أنماط جاهزة. وحالة الاستثناء التي تمر بها البلاد تجيز محظورات عديدة تبيحها ضرورات الإصلاح والتأسيس من جديد لنظام حكم يحفظ كرامة الفرد، ويعيد الاعتبار إلى مؤسسات الدولة، ويتم فيه تحميل المسؤوليات بصورة واضحة وجلية، ويقطع مع دولة الفساد والعصابات والمافيات.

(كاتبة وأستاذة جامعية تونسية)

## 34% من اليهود الأميركيين يرون أن معاملة إسرائيل للفلسطينيين مماثلة للعنصرية في الولايات المتحدة

## الاعتراضات الأميركية على تعاملات إسرائيل مع الصين سبقت بإيقاف واشنطن لبيع منظومات عسكرية إسرائيلية إلى الصين

«والاستراتيجية» بين أميركا وإسرائيل، وخصوصاً في الجانب الأمني والعسكري، فإن مواقف تقدّمِيي الحزب الديمقراطي المعارضة والمنتقدة للاحتلال يمكن أن تُصوّر أنها هامشية، وأنّ العقبات التي تعترض الدعم الأميركي لإسرائيل قد تكون عابرة. لكن مجرد تصاعد تلك المواقف إلى هذا المستوى الحساس، في الشأن الدفاعي لدولة الاحتلال، لا يخلو من دلالات نحو تآكل تلك الأسوار الحصينة، أميركياً، المانعة من تعريض إسرائيل للنقد والمحاسبة، فبالمقارنة مع نتائج استطلاع مشابه لاستطلاع الخبراء الأميركيين المختصّين في شؤون الشرق الأوسط، أجري في شهر فبراير/ شباط المنصرم، زادت نسبة المختصّين الذين يصفون الوضع الحالي بأنه «واقع ودولة أقرب إلى الفصل العنصري» بشكل أسدء من 59% إلى 65% في الاستطلاع الذي أعلنت نتائجه أخيرا.

من شأن هذا كله أن يمنع من إطلاق يد قادة الاحتلال في سياسات أحادية، ومستفردة بالفلسطينيين، وقد ظهر شيءٌ من ذلك في المواجهة العسكرية أخيرا بين فصائل المقاومة في غزّة ودولة الاحتلال، حيث اضطرت الأخيرة لإنهاء الحرب، قبل أن يُحرّز قادتها مكاسب ملموسة، يمكن الاعتدالُ بها، وعزّز ذلك من الشعور بالإخفاق عن ردع غزّة، إن لم نقل إنه عزّز من اليأس من فرص الخيار العسكري، تجاه التعاطي مع المقاومة في القطاع، ومستقبل هذا التهديد. وهذا له انعكاش أكيد على القضية الفلسطينية ومكوّناتها الجوهرية، كالقدس، وفي المسجد الأقصى، والمقدّسات الدينية، وفي مسائل التهويد، والتطهير العرقي الذي تتدرج فيه دولة الاحتلال هناك، وفي عموم فلسطين. كما بدا في تعامل دولة الاحتلال الحذر إزاء تداعيات الإخلاء والاستيلاء على منازل في حي الشيخ جراح، بعد أن نجح الفلسطينيون، حينها، في جعلها قضية إنسانية عادلة تتصدّر أخبار العالم.

(كاتب فلسطيني)

■ مكتب بيروت

■ بيروت - الجزيرة - شارع باستور - بناية 33 west end هاتف: +97441156794 - 009611442047 البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk

■ الاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions

■ هاتف: +97440190635 - جوال: 09745005977

■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads

■ المكاتب

■ المكتب الرئيسي، لندن

Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY

Tel: 00442071480366

■ مكتب الدوحة

■ الدوحة - الدفنة - برج الفردان - الطابق العاشر -

هاتف: 0097440190600

■ نائب رئيس التحرير **حسام كنانة**

■ مدير التحرير **ارست حوري**

■ المحرر الفني **إمام منعم** ■ السياسة **جوانة فرفات** ■ الاقتصاد

■ مصطفى عبد السلام ■ الثقافة **جمانة درويش** ■ منوعات

■ **ليال حداد** ■ **الربيع معن البيبري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■

الرياضة **نبيل التلياني** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**



تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)